

مجلس المحافظين

GOV/2009/36
Date: 8 June 2009

Arabic
Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند ٦(و) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2009/33)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

١- في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدّم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية (الوثيقة GOV/2008/9). وطلب المجلس من المدير العام مواصلة إطلاعه على ما يستجدّ من تطوّرات، حسب الاقتضاء. ويشمل التقرير الحالي التطوّرات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

ألف- سرد لتسلسل الأحداث

٢- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأنه توفرت للوكالة معلومات مفادها أن منشأة دمرتها إسرائيل في دير الزور، سوريا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت مفاعلاً نووياً.

٣- وحسبما جاء في التقرير السابق الذي قدّمه المدير العام، كشف تحليل العينات البيئية المأخوذة من موقع دير الزور خلال الزيارة التي قام بها مفتشو الوكالة إلى هذا الموقع عن وجود عدد كبير من جسيمات اليورانيوم الطبيعي المصنع (أي المنتج بالمعالجة الكيميائية)، مما أشار إلى أن اليورانيوم كان من نوع غير مدرج في رصيد المواد النووية المعلن من جانب سوريا. وقد أفادت سوريا بأن القذائف التي استخدمت في تدمير المبنى ذي الصلة كانت منشأة جسيمات اليورانيوم (الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2008/60؛ والفقرة ٢ من الوثيقة GOV/2009/9).

٤- وفي إطار جهود الوكالة الرامية إلى التحقق من تأكيدات سوريا المتعلقة بالمصدر المحتمل لجسيمات اليورانيوم التي عثر عليها في دير الزور، قُدمت إلى سوريا، في رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، نتائج التحليلات الإضافية التي أجريت على العينات البيئية. كما كررت طلبها أن تتيح لها سوريا إجراء معاينة إضافية لموقع دير الزور (بما في ذلك محطة معالجة المياه في الموقع)، وأي أماكن أخرى كان فيها و/أو يوجد فيها في الوقت الراهن الحطام الناشئ من المبنى والمعدات، وكذلك أي معدات أنقذت وأزيلت من دير الزور، حتى يتسنى للوكالة أن تأخذ عينات من الحطام والمعدات وأن تستخرج منها عينات بيئية. وكررت الوكالة أيضاً طلبها السابق بأن تُطلعها سوريا على نتائج أي تقييمات ربما تكون قد أجرتها بشأن المواد التي استخدمت أثناء القصف أو الناتجة عنه.

٥- وفي رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قُدمت الوكالة إلى سوريا تعليقات على الإفادات التي أوردتها سوريا في رسالتها المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن الجهود التي قيل إن كيانات سورية بذلتها للحصول على مواد ومعدات يمكن أن تستخدم في تشييد مفاعل نووي. وأعربت الوكالة عن تقديرها للجهود التي بذلتها سوريا في الإجابة عن بعض القضايا المثارة في مراسلات سابقة، ومع ذلك فقد أبلغت سوريا بأن إجاباتها كانت مجرد إجابات جزئية ولم تتناول معظم الأسئلة المطروحة. وطلبت الوكالة مزيداً من الإيضاحات والوثائق الداعمة فيما يتعلق بوظائف المنشآت المدمرة والمنشآت القائمة في الوقت الراهن في موقع دير الزور، بالإضافة إلى الأماكن الأخرى التي قيل أنها ذات صلة بدير الزور، وفيما يتعلق بأنشطة التوريد. وكررت الوكالة طلبها الذي قُدمته في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ لتزويدها بمعلومات متصلة بتأكيد سوريا بشأن منشأ جسيمات اليورانيوم التي عثر عليها في دير الزور.

٦- وفي رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، أبلغت الوكالة سوريا بأنه عثر على جسيمات يورانيوم طبيعي مصنع في عينات بيئية أُخذت في عام ٢٠٠٨ من الخلايا الساخنة في مرفق المفاعل النيوتروني المُصغّر في دمشق. وفي رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أجابت سوريا على طلب الوكالة تقديم تفسيرات بشأن وجود ومنشأ جسيمات اليورانيوم الطبيعي المصنع التي عثر عليها في المفاعل النيوتروني المُصغّر. وفي رسالة مُوجهة إلى سوريا، بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عيّنت الوكالة على تفسيرات سوريا.

٧- وفي رسالة مُوجهة إلى إسرائيل بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ - تعقيباً على رسالة إسرائيل المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - طلبت الوكالة أن تقدّم إسرائيل معلومات محدّدة تتعلق بإفاداتها بشأن ما إذا كانت الذخائر التي استخدمت في تدمير المبنى في دير الزور يمكن أن تكون مصدر جسيمات اليورانيوم التي عثر عليها في الموقع.

٨- وفي رسالتين موجهتين إلى الوكالة، إحداهما بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، والأخرى بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ - تم تسلّمهما بتاريخ ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩، على التوالي - طعنت سوريا، في جملة أمور، في صحة بيانات معيّنة وردت في تقارير وجلسات إعلامية تقنية ورسائل ذات صلة بالوكالة.

٩- وفي رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، أجابت سوريا على رسالة الوكالة المؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. فأعادت سوريا، في جملة أمور، تأكيد إفاداتها السابقة بشأن طبيعة منشآت دير الزور والبنية الأساسية الخاصة بضخّ المياه وأنشطة التوريد، وإفاداتها بشأن التعاون مع كيانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم تتضمن الرسالة المذكورة أيّاً من الوثائق الداعمة التي طلبتها الوكالة.

١٠- وفي رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أجابت الوكالة على الشواغل التي أعربت عنها سوريا في الرسائل الثلاث التي تسلمتها الوكالة في أيار/مايو ٢٠٠٩. كما أعادت الوكالة تأكيد صحة بياناتها ورسائلها وقدمت تعليقات على النقاط التي أثارها سوريا. وطلبت الوكالة من جديد أن تتيح لها سوريا، من قبيل الشفافية، معلومات ووثائق داعمة حول الوضع السابق لاستخدام وطبيعة المبنى في موقع دير الزور، ومعلومات عن أنشطة التوريد، بالإضافة إلى معاينة أماكن أخرى قيل إنها ذات صلة بدير الزور.

باء- التحقق من جانب الوكالة

١١- واصلت الوكالة التحقق من الإدعاءات المتعلقة بالمبنى المدمر في موقع دير الزور. والمعلومات التي قدّمتها سوريا حتى تاريخه لا تمكن الوكالة من تحديد طبيعة هذا المرفق.

١٢- ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٨، طلبت الوكالة إجراء مناقشات جوهرية مع سوريا بشأن هذه المسألة وعرضت إطلاع سوريا على جميع الصور الساتلية المتوفرة لديها وعلى صور وفترتها دول أعضاء أخرى. وامتنعت سوريا حتى الآن عن قبول هذا العرض.

١٣- وحسبما أشير في التقرير الأخير (الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/9) الذي قدّمه المدير العام، قدّرت الوكالة أن ثمة احتمالاً ضئيلاً لأن تكون جسيمات اليورانيوم التي عثرت عليها في موقع دير الزور ناجمة عن القذائف التي استخدمت في تدمير المبنى في الموقع المذكور. ومنذ ذلك التقرير، لم يحرز أي تقدّم بشأن تفنيد تفسيرات سوريا. وتواصلت الوكالة تقييمها لمعرفة منشأ اليورانيوم.

١٤- وفي رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ردّاً على رسالة الوكالة المؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، قدّمت سوريا معلومات بشأن توريد معدّات ومواد معيّنّة، تناولت على وجه التحديد المعدّات الخاصة بضخ المياه التي شوهدت في موقع دير الزور، وكمية كبيرة من الغرافيت، وكميات كبيرة من كبريتات الباريوم (الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2009/9). وأشارت سوريا إلى أن جهود التوريد كانت جهوداً مدنية وغير نوية بطبيعتها وكانت ذات صلة، على التوالي، بتنقية المياه لأغراض مدنية، وصناعة الصلب السورية المحلية، ومواد تدريع لازمة لمراكز علاج إشعاعي. وقدّمت سوريا مزيداً من الإيضاحات في رسالتها المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. وبناء على المعلومات المتاحة للوكالة في الوقت الراهن، فإن الوكالة ليست في وضع يمكنها من تأكيد تلك التفسيرات. وفي رسالتها المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، طلبت الوكالة من سوريا مزيداً من الإيضاحات.

١٥- وفي رسالتين مؤرختين ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، طلبت الوكالة معلومات وإيضاحات بشأن ادعاءات عن أنشطة تمارسها شركة استيراد/تصدير في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لها مكتب في سوريا، وبشأن تعاون بين علماء نوويين من سوريا ومن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقدّمت سوريا تفسيرات في رسالتها المؤرختين ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ وأنكرت صحة تلك الإدعاءات. وتقوم الوكالة بتقييم رد سوريا هذا.

١٦- وكررت الوكالة طلبها تقديم معلومات بشأن ثلاثة أماكن أخرى قيل إنها ذات صلة وظيفية بموقع دير الزور (الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2008/60). ولم تجب سوريا بعد على طلبات الوكالة إجراء معاينة لتلك المواقع كندبير من قبيل الشفافية.

١٧- وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، تسلّمت الوكالة نتائج تحليل عينات بيئية روتينية أُخذت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ في الموقع النيوتروني المُصغّر في دمشق. وأظهرت النتائج وجود جسيمات يورانيوم طبيعي مصنع - من نوع لم يُعلن عنه في المرفق - موجودة داخل الخلايا الساخنة وفي معدّات مرتبطة بها. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أجابت سورياً على طلب الوكالة تقديم تفسيرات بشأن وجود ومنشأ تلك الجسيمات. وقدمت سوريا، في ردّها، معلومات عن استخدام الخلايا الساخنة ووجود اليورانيوم الطبيعي، لكنّها لم تتناول وجود ومنشأ اليورانيوم المصنّع. وفي رسالة مؤرّخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كتبت الوكالة إلى سوريا تعقيباً على ردّ سوريا المُشار إليه. ويتطلب التحقّق من وجود صلة محتملة بين تلك الجسيمات والجسيمات التي عُثِر عليها في موقع دير الزور من الوكالة القيام بمزيد من التحليل.

جيم- موجز

١٨- ما زال من الضروري إيضاح وجود جسيمات اليورانيوم في موقع دير الزور وصور الموقع المتّاحة لدى الوكالة وأنشطة معيّنة متعلّقة بالتوريد. والمعلومات التي قدّمتها سوريا حتى تاريخه لا تدعم بشكل وافٍ تأكيداتنا بشأن طبيعة الموقع. ولكي تتمكّن الوكالة من استكمال تقييمها، يتعين على سوريا أن تكون أكثر تعاوناً وشفافيةً.

١٩- وجسيمات اليورانيوم الطبيعي المصنّع التي عُثِر عليها في مرفق المفاعل النيوتروني المُصغّر من نوع لم يُدرج في رصيد المواد النووية المُعلن من جانب سوريا. ومن الضروري للوكالة أن تفهم حقيقة وجود ومنشأ هذه الجسيمات، وكذلك الجسيمات التي عُثِر عليها في موقع دير الزور.

٢٠- ويحثّ المدير العام سورياً على أن تقدّم في موعد مبكّر مزيداً من المعلومات والوثائق الداعمة، وتتيح معاينة أماكن أخرى يقال إنها ذات صلة بموقع دير الزور، والوصول إلى أماكن ذات صلة أيضاً من أجل أخذ عينات من المعدّات التي تم تدميرها وإنقاذها ومن الحطام. وكما سبق أن عُرض على سوريا، تعرب الوكالة عن استعدادها لأن تضع بالاشتراك مع سوريا طرائق تكفل إجراء معاينة محكمة تمكّن سوريا من حماية ما لديها من معلومات حسّاسة وسريّة لا صلة لها بولاية الوكالة، وتمكّن في الوقت ذاته الوكالة من الاضطلاع بمهمّتها المتعلّقة بالتحقّق. ومن الواضح أن من مصلحة سوريا أن توفّر للوكالة التعاون والشفافية الضروريين إذا ما رغبت في أن تكون الوكالة قادرة على التنبُّت من تأكيداتنا بشأن طبيعة موقع دير الزور. وبالمثل، يناشد المدير العام إسرائيل أن تتعاون مع الوكالة فيما تجريه من استقصاءات. كما يناشد المدير العام الدول الأخرى التي قد تكون لديها معلومات ذات صلة أن تتيحها للوكالة وأن توافق على أن تشارك الوكالة سورياً في الاضطلاع على هذه المعلومات. إذ من شأن هذه التدابير أن تساعد الوكالة على التنبُّت من الوقائع وعلى إحراز تقدّم في ولايتها المتعلّقة بالتحقّق.

٢١- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع، حسب الاقتضاء.